دور المؤسسات العلمية والأمنية في مواجهة التحديات الراهنة

أ.د. خالد إبراهيم حسن الكردي
أستاذ بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

المقدمة:

شكل دور المؤسسات العلمية والأمنية في مواجهة التحديات الراهنة أحد أكثر الموضوعات مركزية وأهمية في عصر العولمة، فقد عكف الباحثون في إجراء الدراسات والبحوث، بعد أن شهد العالم خلال العقود الماضية موجة ضخمة من التحولات والتغيرات الجذرية العميقة، والتي تركت بصماتها واضحة على حياة المجتمعات، في محاولة فهم للوصول إلى تحقيق الأمن الدولي (International Security)، لذا نشطت هذه المؤسسات وطورت من أساليب بحثها، وقد مثلت محاولة المزاوجة بين الدراسات الأمنية والعلوم الاجتماعية أحد مستويات هذا التطور (خالد معمري، 2013م، ص13).

ويرى سامي الشريف (2013م، ص3) أن تحقيق الأمن مهمة أساسية ورئيسية للأجهزة الأمنية بوصفها صمام الأمان في المجتمع، فإن التطورات التي شهدها العالم داخليا وخارجيا، جعلت تحقيق الأمن مسؤولية عامة يناط بكافة المؤسسات المجتمعية القيام به.

إن للمؤسسات العلمية دورا كبيرا في إنتاج المعرفة، وتطوير البحث العلمي في المحيط الذي تخدمه، بهدف الارتقاء بمقومات الحياة الكريمة وحماية المجتمع وتحقيق رفاهيته وأمنه، وإحداث التغيير الايجابي عبر المعلومات (عبد الرحمان الشاعر، 2013م، ص9).

وانطلاقا من هذا الفهم، فقد وضعت الدول العربية البحث العلمي والمؤسسات العلمية والأمنية في أولوية اهتماماتها لمواجهة التحديات الراهنة، فحصل توسع في التعليم الجامعي، وازدادت وانتشرت المراكز البحثية المتخصصة، ومركز الدراسات الإستراتيجية والأمنية، وانسجاما مع هذا الفهم المتقدم والحاجة للاهتمام بالدراسات الأمنية وُلدت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، خلال انعقاد المؤتمر الأول لقادة الشرطة والأمن العرب في الدول العربية والذي عقد بمدينة عين بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 1972م (خالد الرشود، 2005م، ص1).

إن نشأة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كأول جامعة متخصصة في العلوم الأمنية في الوطن العربي، جاء استجابة لحاجة الدول العربية لجهد عربي مشترك، فبدأت عملها الأمني المتخصص من خلال كلياتها العلمية التي ركزت على البحث العلمي والتدريب والإعداد للكوادر العربية المتخصصة في المجالات الأمنية والعدلية وغيرها.

ونتاجا لذلك أصدرت الجامعة أكثر من (570) إصدارا علميا محكما في مجالات الدراسات الأمنية والعدلية والاجتماعية والنفسية والإستراتيجية، وأسهمت الجامعة في التصدي للتحديات الراهنة من خلال تنظيم عدد من الحلقات العلمية والندوات والمؤتمرات في مواجهة مجالا مكافحة الجرائم المستحدثة، ومنها الجرائم الإرهابية، والجرائم الاقتصادية وغسل الأموال، وجرائم الاحتيال، والجرائم المعلوماتية، كما اهتمت الجامعة بإجراء دراسات وبحوث حول تعاطي المخدرات وكيفية مواجهته ومواجهة الإرهاب بلغت أكثر من (80) رسالة علمية.

وشكلت الحاجة للأمن دافعا واستجابة طبيعية للفرد نحو الآخرين بهدف تشكيل جماعات هدفها تحقيق الشعور بالأمن في مواجهة المخاوف والتحديات التي يتعرض لها، فالإنسان كائن اجتماعي من الصعب عليه أن يعيش وحيدا منعزلا عن محيطه، فهو يسعى جاهدا لإشباع حاجاته الفيسيولوجية من طعام وشراب وملبس وجنس، وبعد أن يحقق

هذا الإشباع يتجه لتحقيق الأمن النفسي (الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)، هذا الأمن إذا ما تحقق سيفتح الباب أمام الفرد لتحقيق حاجات أخرى مثل الحب والتقدير والاحترام وتقدير الذات وتحقيق الذات.

من الملاحظ أن تناول مفهوم الأمن لم يعد محصورا في المفهوم الضيق المتمثل في الإجراءات الخاصة بتامين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين وممتلكاتهم، ليتطور هذا المفهوم ليشمل الدولة في مواجهة غيرها من الدول انطلاقا من الإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية وقيام الدولة بإجراءات ايجابية لتحقيق أمنها (عبد المجيد صادق، 1976م، ص7).

ومن اهتمامات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية دراسة النواحي الأمنية للأمن بمفهومه الشامل والتعامل معها ككل لا كأجزاء متفرقة، ولعلنا نلاحظ أن من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية هي تحقيق الأمن بمعناه الشامل الواسع سيما وأن العصر الذي نعيشه قد حدثت فيه تحولات عميقة مثل قضايا تجارة المخدرات غير القانونية والإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة، لذا أصبح تحقيق الأمن الشامل يشكل هاجسا لأن غيابه سيخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار ويقوض جهود تحقيق التنمية المستدامة، ويرتكز مفهوم الأمن الشامل على مجموعة من الأسس والمرتكزات، التي تحفظ للدولة تماسكها واستقرارها فتكفل لها القدرة على تحقيق قدر من الثبات والمنعة والاستقرار في مواجهة المشكلات ليس فقط في مجال الأمن والسلامة، ولكن في مختلف مناحي الحياة، لذا ظهرت تحديات تواجه المؤسسات التعليمية والمنية في سبيل تحقيق الأمن المائي والأمن الغذائي، والأمن الاجتماعي، والأمن الصناعي، والأمن التربوي، والأمن المعلوماتي، والأمن الثقافي، والأمن الفكري، والأمن الزراعي، وأمن المنشآت، والأمن الأسري، والأمن الوظيفي، والأمن المدرسي، والأمن السياسي، والأمن الاقتصادي وغيرها.

لقد تعددت وتنوعت التحديات والتهديدات التي تواجه الدول العربية ولمواجهتها لابد من تحقيق تكاتف هذه الدول لمواجهة هذه التحديات والأخطار، فهناك تحديات داخلية تتشابه ولكنها تتفاوت من دولة لأخرى، فلكل دولة خصوصيتها، ولكن بشكل عام تتعرض معظم هذه الدول لنشاط المنظمات الإرهابية التي امتدت لتشكل بعدا محليا وإقليميا ودوليا، ولكنها دون شك تمس بالأمن الوطني وتنال مصالحها الوطنية.

وهناك تهديدات خارجية تتمثل في احتلال أجزاء مهمة من الأراضي العربية وعلى رأسها فلسطين، مع تعرض بعض الدول العربية لحروب وصراعات مسلحة وأزمات وكوارث، مع زيادة نسب البطالة في بعض القطار العربية وزيادة معدلات الفقر والتضخم.

إن المؤسسات التعليمية وعلى رأسها الجامعات ومراكز البحوث يمكن أن تقوم بدور مقدر في مواجهة التحديات الراهنة بنشرها لقيم التسامح والتوافق والتواصل من خلال دورها ورسالتها و وظيفتها في المجتمع، وهو دور رئيسي سبق أن ظهر منذ أن أنشئت جامعة الأزهر في مصر والزيتونة في تونس والقرويين في المغرب، واستمر هذا الدور وتجدد، وتجاوز حدود المكان من خلال المؤتمرات والندوات والحلقات والمحاضرات الأمر الذي أسهم في تبادل الخبرات والثقافات والحوارات بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب داخل الجامعات، الأمر الذي يوفر فرصة تبادل الآراء والأفكار، وتثقيف الطلاب في كيفية مواجهة التحديات العالمية ومنها العولمة، والغزو الثقافي والفكري، والتمسك بالثوابت والمقدسات، والانفتاح للحوار والمناقشة بين طلاب الجامعة دون تعصب بغيض وقبول الرأي والرأي الآخر (عبد الله التطاوي، 2013، ص10).

إن دور الجامعات دور ريادي، يزداد تأثيرها عبر مناهجها ومدى قدرتها على المواكبة والتطور وتلبية حاجات المجتمع والتنمية، وعبر كوادرها العلمية من علماء وخبراء وباحثين، وعبر طلابها الذين يتميزون بالوعي، هذا الدور الريادي يتعمق في ظل تحقيق

معايير الجودة والإتقان، ولا يمكن تجاهل دور مراكز البحوث والدراسات في مجال أبحاث مواجهة التحديات الراهنة المختلفة وذلك بوضع استراتيجيات لمواجهة هذه التحديات بشكل مباشر وغير مباشر.

إن المؤسسات الأمنية تعمل وتحقق نجاحات واضحة للعيان في الوصول إلى التنظيمات الإرهابية وخلاياها، والعمل بجد على مكافحته وعلاج العمليات الإرهابية ومتابعة التنظيمات المتطرفة نع الإرهابيين من خلال العمل الأمني والاستخباراتي المشترك، وتناول المعلومات بين المؤسسات الأمنية المختلفة محليا وعربيا ودوليا.

1.مشكلة البحث:

تُعد التحديات الراهنة أحد أهم المشكلات التي تعاني منها مجتمعاتنا العربية على اختلاف مستوياتها، لما تشكله من تهديد على استقرار وسلامة وأمن هذه المجتمعات، وانعكاساتها سلبا على الفرد والأسرة وعلى بناء المجتمع، وقد تصل هذه التحديات إلى المساس بالوحدة الوطنية للبلد، وعلى شخصية الفرد الذي يتعرض إلى تحديات كبيرة تحاول أن تشكل سلوكه بما يتناسب وع أفكارها ومعتقداتها وإن كانت هذه الأفكار هدامة وكانت ممارستها وسلوكها منحرف ومتعصب يصل إلى درجة الإرهاب.

لقد أكدت العديد من الدراسات هذه التحديات الراهنة وقسمتها إلى تحديات داخلية تمثلت في تفشي الفساد الأمر الذي استوجب على معظم الدول لتشكيل هيئة وطنية لمكافحته، وفي هذا اعتراف واضح بوجوده كتحد راهن يصيب كرامة الإنسان ونزاهته وقيمه الأخلاقية، فلا توجد معايير أمام مثل هذا الفرد الذي قد يجد نفسه بسبب الفساد يتجاهل مخاطر على أمن بلده أمام الإرهاب، والأمن، وهو أمر من الممكن أن يصيب الدولة بالشلل.

أما الإرهاب فهو مشكلة واضحة للعيان داخليا وخارجيا، وهو تحد راهن لأنه يصيب الاستقرار والأمن، ويهدف إلى خلق الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم، أو

تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، وإلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر (مجلس وزراء الداخلية العرب، 1998م، ص3).

كما يشكل التطرف أحد التحديات الراهنة التي يجب مواجهتها من قبل المؤسسات التعليمية والمؤسسات الأمنية، وفيه يصل الفرد إلى درجة المبالغة في فكره أو في موقف معين دون تسامح أو مرونة سواء أكان ذلك في المعتقد أو المذهب السياسي أو الديني (محمد أحمد بيومي، 1999م). وقد برز التطرف والتعصب بأبشع صوره في مجتمعاتنا العربية، وظهر التعصب للرأي تعصبا لا يعترف معه الآخرين بوجود، مع جمود واضح في التفكير، وقد يصل بالفرد حين يسقط عصمة الآخرين واستباحة دمائهم وأموالهم (علي الجحني، 2013م، ص6).

ومن المشكلات التي تواجهها مجتمعاتنا العربية جرائم غسل الأموال لما لها من ارتباط وثيق بجرائم أخرى كتجارة المخدرات والإرهاب والاتجار غير المشروع بالسلاح، كل ذلك يصيب المجتمع في أمنه واستقراره.

ومن التحديات التي تواجه مجتمعاتنا العربية مشكلة الأمن المائي والغذائي سيما وان العالم سيعاني في عام 2015م من نقص في الموارد المائية التي يعاني منها مئات الملايين من البشر، إضافة غلى ارتباط الأمن المائي بالأمن بمعناه الواسع لأنه يشكل خطرا على حياة الإنسان، ويترافق ذلك مع نقص غذائي، حيث لا زالت الدول العربية الكبرى تستورد القمح والمواد الغذائية الأخرى من الخارج رغم توفر الأراضي الصالحة للزراعة والمياه في بعض هذه الدول.

وتشهد العديد من المناطق العربية صراعات داخلية مسلحة وحروب أدت إلى نزوح داخلي بنسب مرتفعة، ولجوء خارجي، وهو تحد واضح يرتبط بمشكلات عديدة نفسية واجتماعية تقع على هؤلاء الأفراد، إضافة إلى المشكلات الخاصة بقطاع التعليم

العام والجامعات وفقدان هؤلاء لفرص التعليم، وتعرضهم للعديد من المشكلات الأمنية التي قد تصيبهم في العمق في أمنهم النفسي.

كما تواجهه المجتمعات العربية تحديات راهنة تحمل داخلها تحديات ثقافية تتمثل في التغيرات السريعة المتلاحقة في الفكر العالمي وظهور الحركات والاتجاهات والمدارس الفكرية والأدبية والفنية الجديدة، وهنا يبرز دور الجامعات من مناهج ومقررات وبين تلك التيارات الثقافية الجديدة، عبر سياسات تعليمية وثقافية واضحة ومحددة المعالم والأهداف وإجراء البحوث والدراسات الأكاديمية الجادة في مختلف فروع المعرفة، للحفاظ على أمن المجتمعات العربية تربويا وتعليميا باعتباره أساس الحضانة الفكرية التي تؤكد الثوابت، في ظل تواتر التحديات وحملات التغريب التي تستهدف النيل من عقيدتنا وثوابتنا وإرثنا الحضاري.

إن المؤسسات التربوية والتعليمية وحتى الأمنية تواجه تحديات تتمثل في بناء الإنسان من خلال صياغة خطاب تربوي تعليمي أمني يركز على حصانة و وقاية البناء الفكري عبر بناء الشخصية المتكاملة وتعزيز مفهوم الذات في إطار الهوية الوطنية والحضارية المنطلقة من قيم الدين (أحمد سليمان، 2013م، ص23).

وفي ظل ما أحدثته ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال من تحول حقيقي في أساليب ممارسة الإعلام، الأمر الذي قد يشكل مخاطر أمنية يواجهها الفرد، لذا فإن هناك علاقة واضحة بين الإعلام والأمن (سامي الشريف، 2013م، ص8). فهناك تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية للإعلام سواء أكان عبر التلفاز أو شبكة الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي المختلف نفسيا واجتماعيا وأمنيا، ولقد تابع الجميع كيف عملت الولايات المتحدة على التجسس عبر الأجهزة الحديثة على عشرات من قادة العالم حتى من حلفائها إضافة إلى ملايين المكالمات في اسبانيا وحدها، فخلال شهر تم التجسس على 56 مليون مكالمة.

ومن خلال ما تقدم يمكن صياغة التساؤل الرئيس للبحث: **ما دور المؤسسات التعليمية والأمنية في مواجهة التحديات الراهنة؟**

وسوف يتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

أ/ماهية التحديات الراهنة التي تواجه المؤسسات التعليمية؟

ب/ماهية التحديات الراهنة التي تواجه المؤسسات الأمنية؟

2.أهداف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى تحقيق الآتي:

أ/التعرف على التحديات الراهنة التي تواجه المؤسسات التعليمية الراهنة.

ب/التعرف على التحديات الراهنة التي تواجه المؤسسات التعليمية.

ج/التعرف على التحديات الراهنة التي تواجه المؤسسات الأمنية.

3.أهمية البحث:

زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بدور المؤسسات التعليمية على مستوى التعليم العام والتعليم العالي ومستقبله والتحديات التي تواجهه في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، والأساليب التي تستعين بها الجامعات لمواجهة هذه التحديات والتغلب عليها أو تذليلها.

وتظهر أهمية البحث والحاجة إليه في ظل التغيرات السريعة الهائلة، والتغير الاجتماعي والحراك الاجتماعي في مختلف مجالات الحياة وتشعب هذه المجالات والحفاظ على الخصوصية في ظل الهجمة الإعلامية الواسعة، من هنا تظهر العلاقة الوثيقة بين الأمن والإعلام، فتحقيق الأمن مهمة أساسية ورئيسية للمؤسسات الأمنية بوصفها صمام الأمان للمجتمع، وتزداد أهمية عمل هذه المؤسسات مع ما يشهده العالم من تطورات في مختلف الميادين، وهي أمور تزيد من تعقيد الأوضاع وتنعكس في ازدياد التحديات الراهنة.

إن موضوع الدور الذي تلعبه المؤسسات التعليمية والمؤسسات الأمنية في مواجهة التحديات، دور حيوي وأساسي، لذا فقد لفت الانتباه خاصة الباحثين في مجالات مختلفة اجتماعية وأمنية ونفسية وغيرها.

إن أهمية البحث تتجلى في المتغيرين الأساسيين، وهما: دور المؤسسات التعليمية والأمنية في مواجهة التحديات الراهنة، ومدى إمكانية الاستفادة منه في الدراسات الأكاديمية والنفسية والاجتماعية والأمنية.

وبالبحث الحالي بالرغم من أنه يستخدم منهجا وصفيا تحليليا نوعيا وليس كميا لكنه من الممكن أن يفيد العاملين في المؤسسات التعليمية والمؤسسات الأمنية، ويمكن أن يمثل خطوة جادة نحو خلق مناخ ايجابي للبحث العلمي من خلال العصف الذهني الذي سيقدمه للقارئ الموضوع.

كما أن البحث الحالي يمكن أن يقدم توصيات مفيدة للعاملين في المؤسسات التعليمية والتربوية والأمنية يمكن الاستفادة منها في هذا الميدان.

إن إجراء مثل هذه البحوث مفيد في إمكانية بلورة صورة ذهنية إيجابية لدى الجمهور عن المؤسسات التعليمية والمؤسسات الأمنية، فسوف يتعرف الجمهور على وظائف المؤسسة الأمنية ومهامها وجهودها في مواجهة التحديات الراهنة، إضافة إلى زيادة وعي الجمهور بما يجب اتخاذه من إجراءات للتصدي لهذه التحديات الراهنة بعد التعرف عليها، وخلق ثقافة أمنية لدى الجمهور وترسيخ مفاهيم المشاركة في هذه الجهود من قبل الجمهور نفسه.

4.منهج البحث:

سوف يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف متغيرات البحث وصفا دقيقا، وتفسير دورها اعتمادا على الدراسات السابقة في هذا الميدان، وصفا كيفيا، دون اللجوء إلى نوع البحوث الوصفية الكمية.

5.مفاهيم ومصطلحات البحث:

1.5/ التحديات الراهنة:

في اللغة جمع تحد، وهي من تحدي الشيء، وتحدى فلانا طلب مباراته في أمر ما، ويقصد بالتحديات الصعوبات التي تواجه المؤسسات التعليمية والأمنية، وهناك الكثير من التحديات (الصعوبات) الراهنة في مختلف الميادين والمجالات: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية، والأمنية، والسياسية (علي محي الدين، 2009م).

وتعرف إجرائيا بأنها: "الصعوبات التي تواجه المؤسسات التعليمية والأمنية داخليا وخارجيا".

2.5/ المؤسسات التعليمية:

تعد المؤسسات التعليمية من أهم المؤسسات الاجتماعية التي لجأت إليها المجتمعات الحديثة لتلبية حاجات تربوية وتعليمية، عجزت عن تأديتها الأسرة بعد تعقد الحياة، ويعد ارتباط التعليم بالتربية إلى جانب اهتمامه بالمعلومات من ضروريات الحياة التعليمية.

ويقصد بالمؤسسات التعليمية المدارس والمعاهد والجامعات والمراكز البحثية الركيزة الأساسية التي يكتسب من خلالها الفرد العلم والمعرفة، وتحقيق أمن المجتمع والأمن بصفة عامة.

وللمؤسسات التعليمية وظائف في غاية الأهمية من أهمها تنمية الاتجاهات لدى الأفراد لاستثمار أوقاتهم بشكل جيد، إضافة على تنمية مهارات وقدرات الأفراد، وتنمية الوعي الأمني لديهم (بركة الحوشان، 1425، ص7).

3.5/ المؤسسات الأمنية:

هي المؤسسات المعنية بتوفير الأمن والطمأنينة من خلال قيامها بمجموعة من الإجراءات للمحافظة على أهداف وكيان وأمان المجتمع في الحاضر والمستقبل مع مراعاة الإمكانات المتاحة وتطويرها، سواء أكان ذلك في مجال الحياة العامة، أو العسكرية حفاظا

على كيان المجتمع ومصالحه في الحاضر والمستقبل في ظل المتغيرات الدولية المختلفة (علي الرويلي، 2013م، ص7).

6.التحديات الراهنة:

1.6/ تحدي الفساد:

هناك اتفاق بأن هناك تحديات كثيرة تواجه الفرد والمجتمع، وتصل إلى المجتمعات العربية، وإذا لم يتم مواجهة تلك التحديات وبشكل مدروس وضمن خطط وبرامج، فإنها تتحول إلى مشكلات وقد يزداد الأمر سوءا لتصل إلى مشكلات مزمنة تلتصق بالمجتمعات وتعوق من تقدمها وتطورها، بل ستؤدي إلى إعاقة عجلة التنمية، وتضر بالمصالح الوطنية والقومية.

ومما لا شك فيه أن هذه التحديات الراهنة تزداد في وقتنا الحاضر نتيجة للتغير الاجتماعي الذي تشهده وتعيشه المجتمعات العربية على كافة الأصعدة ومن أهم تلك التحديات التي من الممكن أن تتصدى لها المؤسسات التعليمية والأمنية تحدي الفساد الذي يعكس إساءة استخدام الوظيفة العامة للمكاسب الخاصة (علي الشرفي، 2010م، ص4).

ولمواجهة الفساد بكافة أشكاله شكلت هيئات خاصة لمواجهة الفساد، وصاغت العديد من القوانين لأجل ذلك، والعمل على إرساء ممارسات فعالة تستهدف منع الفساد، وقد تأسست عام 2005م المنظمة العربية لمكافحة الفساد، وهي منظمة مستقلة غير حكومية، إضافة على الجهود العلمية التي تقوم بها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مجال الدراسات الأمنية ومحاربة الجريمة بكافة أشكالها ومنها جرائم الفساد، وقد عقدت لأجل ذلك العديد من الندوات والحلقات والبحوث العلمية.

ويشكل الفساد أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى ضعف فعالية الدولية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، إضافة إلى أنها لا تنال من سمعة الدولة ومن قدرتها في

مواجهة التحديات واتخاذ القرارات المناسبة، وذلك لأن الفساد يشكل خطرا بمثابة الآفة التي تنال من قدرات الدولة وإمكانياتها، فهو مرض يصيب مناعة الدولة بالضعف ويعيق نموها وازدهارها، وقد يشوه مظهرها، وإذا ما استشرى في جسم الدولة يصعب مواجهته، فقد يؤثر الفساد على الأمن الوطني داخليا وخارجيا، كما أنه يستنزف طاقات الدولة ومواردها الاقتصادية، ويؤثر بشكل مباشر على اقتصاد الدولة داخل الدولة، وينعكس تأثيره السلبي على تطور الاقتصاد ونموه وازدهاره، ويعيق الاستثمارات، ويعيق النشاط السياحي، كما يؤثر على الأمن الغذائي فيضعفه ويقلل من جودته، ويؤثر على جودة الخدمات الطبية، ويؤثر بشكل عام على نزاهة بعض الموظفين والعاملين بالدولة وبالقطاع الخاص من خلال تفشي الرشوة واستغلال النفوذ، كما يرتبط الفساد بالجرائم المنظمة والجرائم الإرهابية.

ولمواجهة تحدي الفساد لابد من تضافر الجهود انطلاقا من الأسرة في ترسيخها للقيم التربوية والأخلاقية والدينية لدى أفرادها، ثم المدرسة من خلال المناهج الدراسية والتربوية الوطنية، أما الجامعات فالمطلوب منها أن تخلق الوعي العام لمحاربة الفساد، وصياغة القوانين عبر الكليات المتخصصة وصياغة النظم والتشريعات الوطنية.

وتلعب المؤسسات الأمنية دورا فعالا في مواجهة الفساد، من خلال دورها الضبطي من خلال امتلاكها للمعلومات، أو جمعها للمعلومات، وحماية المال العام وحفظ مصالح الأفراد من الانتهاك والضياع، والعمل على ضبط المفسدين، وتقديمهم للجهات المختصة لمحاكمتهم.

وفي يوليو 2007م تم تكوين الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من جهات وهيئات عربية رسمية معينة بمكافحة الفساد يتم من خلالها تبادل الخبرات والتجارب (صلاح الغزالي، 2010م، ص25).

ويصبح دور الجامعات ضروريا في مواجهة الفساد كتحد يواجه المجتمع من خلال تخريج كفاءات فعالة تستطيع أن تحتل الوظائف والمواقع المهمة في مفاصل الدولة، وتقوم

بدور كبير في مواجهة الفساد بكافة أشكاله، وتشجع البحوث والدراسات التي تتناول مثل هذه التحديات الحيوية، وفي الواقع فإن دور الأستاذ الجامعي مهم جدا من خلال تقديمه للنموذج المؤهل الموضوعي الذي يقوم بدوره بكل كفاءة ونشاط وحيوية داخل قاعات المحاضرات، وأن يكون منصفا في تعامله مع طلابه، وفي منحهم الدرجات بمعنى أن يكون موضوعيا بعيدا عن كل الشبهات في تعامله مع طلابه وزملائه.

كما يمكن لبض الكليات الجامعية أن تلعب أدوارا متقدمة مثل كليات الشريعة والقانون، وكليات الإعلام والاستفادة من وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمشاهدة، وتقديم برامج فعالة في زيادة وعي المتابع لها.

وهناك دور فعال وايجابي لمراكز الدراسات والبحوث المحلية والعربية في مجال أبحاث مكافحة الفساد، وهو دور مفيد من خلال تناولها وتحليلها للأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الفساد وتبيان خطورته على الفرد والمجتمع والدولة، وتوضيح مدى انتشاره من خلال الدراسات المدعومة بالنسب والإحصاءات والدراسات لتقريب الصورة وعكس الواقع كما هو، ومن تم استخدام استراتيجيات مواجهة الفساد، وفي هذا الشأن فقد نظمت كلية التدريب بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية حلقة علمية بعنوان "الأساليب الحديثة لمكافحة الفساد" في ديسمبر 2010م قدمت فيها أوراق علمية متخصصة في هذا الشأن، كما أنها أتاحت الفرصة لتبادل الآراء والأفكار والخبرات بين الحاضرين لهذه الحلقة العلمية.

2.6/ تحدي الإرهاب:

لقد مثل الإرهاب بأشكاله المختلفة تحديا كبيرا على المجتمعات وتماسكها وإحساسها بالأمن، وبعد أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة زادت الدراسات والبحوث في هذا الميدان نتيجة لما أحدثته تلك الأحداث من تغيير في أشكال التهديد، فالتهديد لدولة مثل أمريكا لم يصبح خارجيا أنما داخليا أيضا، وقد وقف العالم كله في

الغالب ضد الإرهاب، وازدادت الحاجة للأمن الوطني والقومي، فالإرهاب يشكل تحديا للأمن، لذا لابد من أن تعمل الدول منفردة ومع بعضها البعض إقليميا وعربيا ودوليا لمواجهته، سيما وأنه أصبح ظاهرة ممتدة وليس لها حدود، وعليه فإن الواجب يقتضي تعطيل نشاط التنظيمات الإرهابية، والعمل على استئصال أفكار وأيديولوجيا التطرف لدى التنظيمات الإرهابية المتطرفة من خلال تفعيل آليات الأمن القومي.

لقد شكل الإرهاب شكلا جديدا من أشكال التهديدات والتحديات الراهنة للأمن، لذا فإن هناك حاجة واضحة لوحدة جهود الدول العربية وتكاتفها لمواجهته، فلقد ظهرت بعض الأنشطة الإرهابية في كثير من الدول العربية مما أدى إلى ظهور تأثيرات سلبية على الأمن الوطني والقومي وعدم الاستقرار، ونتيجة لذلك فقد صدرت استراتيجيات أمنية عربية معتمدة من مجلس وزراء الداخلية العرب منها الإستراتيجية العربية للأمن الفكري، والإستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، وفي هذا الصدد فقد برز دور جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية من خلال توظيف وتبني الاستراتيجيات العربية الأمنية ومتابعة مستجداتها ومراجعتها وتطويرها من خلال البحوث والدراسات، وتبني مفهوم الأمن من الناحية الفكرية، وتأصيل مفهوم العلوم الأمنية، والأخذ بنموذج الإستراتيجية العربية الأمنية والواقع يتطلب أن تقوم مؤسسات التعليم العالي بإنشاء كليات ومراكز للبحوث والدراسات الإستراتيجية، وهو أمر سوف يساعدها على بناء وإعداد تخطيط الإستراتيجيات وتنفيذها وتطويرها ومتابعتها ومراجعتها.

إن المؤسسات الأمنية العربية مطالبة بالارتقاء بإدارتها واستخدام كافة الوسائل الحديثة في الوصول إلى المنظمات الإرهابية واختراقها واكتشاف الحركات الإرهابية والخلايا الإرهابية وإجهاض مخططاتها، وإن مثل هذا العمل والنجاح فيه يشكل دون أدنى شكل أهم وأخطر المهام الأمنية والعاجلة للمؤسسات الأمنية.

ويمكن للمؤسسات الأمنية تطوير إمكاناتها التكنولوجية لتحسين كفاءتها بهدف تطوير عملياتها في تعقب شبكات الإرهاب واستهدافهم، وفي الوقت نفسه دراسة تطور وسائل الإرهاب والأسلحة التي يعتمد عليها ويستخدمها الإرهابيون، والتحسب لكل الظروف والعمل بجدية لمنع وقوع المفاجئات والعمليات الإرهابية، الأمر الذي يتطلب تبني وسائل وأساليب تدريبية وسياسات أمنية تؤدي بالضرورة إلى زيادة فاعلية المؤسسات الأمنية في التعامل مع مثل هذه التهديدات وزيادة تأهيل الفرد العامل بها مهنيا وثقافيا وتدريبيا.

إن الواجب يقتضي التأكيد على الأمن ومواجهة الإرهاب باعتبار أن ذلك يحقق أساس الحصانة الفكرية، ويزيد من إبداعات الأفراد في ميادين العمل الأمني ومكافحة الإرهاب.

لقد حققت المؤسسات الأمنية العربية نجاحات واضحة من خلال قيامها بتوجيه ضربات استباقية فعالة ساهمت في إحباط الكثير من المخططات الإرهابية قبل وقوعها، هذه النجاحات في حالة إلى دعم من جهات ومؤسسات أخرى في العلاج الفكري الوقائي، وهو أمر يحتاج إلى خلق شراكة بين مؤسسات المجتمع المدني ومنها المؤسسات التربوية والتعليمية والمؤسسات الأمنية بهدف تعزيز التعاون وتقوية الأساليب الوقائية من التطرف والجريمة وتعزيز الأمن الفكري (علي الجحني، 1430هـ، ص1).

3.6/ تحدي جرائم غسل الأموال:

من التحديات الراهنة التي تواجه المجتمعات جرائم غسل الأموال التي من الممكن أن ترتبط بجميع أشكال الإجرام التقليدي والمنظم مرورا بالإجرام الدولي المنظم عبر الحدود الوطنية وصولا للإرهاب، وتجارة المخدرات، والرشوة، والدعارة، واختلاس الأموال، والتهرب من دفع الضرائب وغيرها.

وتشير الإحصاءات والتقارير الاقتصادية إلى أن غسل الأموال قد نوسع وانتشر في ظل العولمة الاقتصادية وشيوع التجارة الالكترونية، فهناك غسل الكتروني للأموال يتم بسرعة وفي ثوان أو دقائق، وقد ساعد ذلك إلى ارتفاع معدل الأموال التي يتم غسلها عالميا حيث قدرها بعض الخبراء إلى ما يعادل (15%) من قيمة التجارة الدولية، والهدف هو أن تعود هذه الأموال في النهاية بعد رحلتها عبر العالم إلى البلد الذي انطلقت منه بشكل قانوني ومشروع.

ويشير فضل ضاهر (2012م، ص8) إلى الارتباط بين غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأن بعض المنظمات الإرهابية قد عملت حديثا مع المنظمات الإجرامية في الاتجار بالمخدرات والتي تدر عليها أرباحا كبيرة، كما أن هناك علاقة وثيقة بين عصابات الإجرام التي تحتكر تجارة المخدرات والأسلحة والمتفجرات وبين تنفيذ العديد من العمليات الإرهابية والتخريب.

ويؤكد أحسن طالب (2013م)، إلى أن مثل هذه الأنشطة غير المشروعة في غسل الأموال والاتجار غير المشروع في الأسلحة تودي إلى آثار سلبية على القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع وإلحاق الضرر بالوضع الاجتماعي ككل، وتؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي وارتباط تجارة الأسلحة بالنزاعات والجريمة المنظمة والعصابات الإجرامية، والمنظمات الإرهابية، إضافة إلى اعتماد من يقوم بغسل الأموال أسلوب الرشوة والفساد وشراء الذمم، وهو أمر قد يزيد في رفع معدلات الفساد في المجتمع الذي تتم فيه هذه العمليات.

وقد حققت المؤسسات المنية العربية نجاحات في مكافحة جرائم غسل الأموال والمطلوب منه المزيد من الجهد واستخدام الأساليب الحديثة في تتبع حركة انتقال الأموال عبر الحدود.

4.6/ الأمن المائي والغذائي:

هناك تحديات كبيرة تواجه الوطن العربي، وتواجه مؤسساته المختلفة، خاصة المؤسسات التعليمية والأمنية، فمفهوم الأمن خرج من إطاره التقليدي إلى فضاء مفهوم الأمن الشامل من خلال تحليل هذه التحديات، فهناك مخاطر عديدة تحيط بالوطن العربي، وأصبحت الحروب تدار بوسائل أخرى غير عسكرية ليس بالسلاح وإنما بواسطة وسائل أخرى، وهناك ما يتحدث عن تحديات نقص المياه لدى إسرائيل وأن الحرب القادمة هي حرب المياه، ومن خلال التهديد بالسيطرة على مصادر المياه، والاعتداء على الأنهار والبحار والخلجان والجزر العربية، لقد سعت إسرائيل للسيطرة على المياه العربية بكافة الوسائل مع استخدام التكنولوجيا لهذا الغرض، وإثارة المشاكل في مناطق المياه، وقد وفر انفصال جنوب السودان الفرصة لإسرائيل للوصول إلى منابع النيل الأبيض الذي يمر عبر جنوب السودان ولا يستبعد وجود خبراء في هذا المجال بدولة جنوب السودان، ثم سعت أيضا لاتجاه للمصدر الثاني لمياه النيل، وهو النيل الأزرق الذي يغذي النيل بما نسبته (75%)، وقد قامت أثيوبيا مؤخرا بالبدء بالعمل بسد النهضة على النيل الزرق، وهناك شركات إسرائيلية تعمل في بناء هذا السد الضخم، وهذا يعكس أهمية المياه في المستقبل، وقد اهتمت تركيا بهذا الأمر وهي تعمل على فكرة تصدير المياه، وقد برزت خلافات بين مصر والسودان من جهة ودول حوض النيل من جهة أخرى حول النسب الموزعة للمياه.

والأمن الغذائي مرتبط بالأمن المائي، فلا زال الوطن العربي يتعرض لنقص كبير في موارده الغذائية ولم يحقق الاكتفاء من المواد الغذائية الأساسية كالقمح، فمصر على سبيل المثال لازالت تستورد القمح من الخارج وكذلك الدول العربية الأخرى مع ظهور أسلوب حياة استهلاكي.

ولتحقيق الأمن المائي العربي فقد وضع مجلس وزراء المياه العرب في دورته الثالثة في 2011م برنامج تنفيذي لإستراتيجية الأمن المائي العربي لتنفيذها وفق الأهداف التي

وقعت من أجلها، ولا يمكن الوصول إلى ذلك دون الجهود العلمية للمؤسسات التعليمية لمواجهة تحديات المستقبل عبر التواصل والتكامل وإنشاء المؤسسات العلمية لاقتراح الرؤى والحلول التي تحقق السلامة والأمن للأجيال العربية القادمة.

إن النقص في المياه أصبح قضية عالمية فتقديرات الأمم المتحدة تشير إلى أن (904) ملايين نسمة سوف يعانون في عام 2015 من نقص المياه والمنطقة العربية تواجه تحديات مائية كبيرة.

إذن، المطلوب مقابلة هذا التحدي من خلال وضع إطار قانوني للمياه المشتركة في المنطقة العربية، ذلك أن منطقتنا منطقة مصب ومنابع مياه الأنهار التي تمر بها متواجدة خارجها.

كما ينبغي على المؤسسات التعليمية وعلى رأسها الجامعات العربية إجراء البحوث الأكاديمية الرصينة العميقة في مختلف فروع المعرفة وخاصة في مجال المياه، وتخصيص ميزانيات جيدة لمثل هذه البحوث، وتطوير المناهج، وأن تنظر دائما للمستقبل في أداء رسالتها التعليمية، وإجراء دراسات مستقبلية حول ماذا سيكون عليه الوضع في الوطن العربي واستقرار الماضي والحاضر وقراءة التاريخ جيدا.

إن دور المؤسسات الأمنية في مواجهة تحديات نقص المياه تتمثل في جمع المعلومات حول الأنشطة المعادية في هذا الميدان خاصة إسرائيل وأنشطتها في الوصول إلى مصادر ومنابع المياه وتشديد الخناق على الدول العربية مثل السودان ومصر، ولبنان، والأردن، وسوريا، إضافة إلى توفير الأمن للعلماء العرب، والأمن هو أهم الأسس التي يقوم عليها بناء المجتمع فعالم اليوم يتأرجح كما يرى محمد الصالح (2013م، ص16) فوق بركان وعلى وشك الانفجار، لذلك فإن الالتفاف إلى تحقيق الأمن الشامل أصبح ضرورة ملحة، ولا شك أن إدارة الموارد الطبيعية يعد من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، واستخدام المياه في تطوير الزراعة وزيادة الإنتاج الزراعي، وتقليل الفاقد الزراعي والتوسع في الزراعة.

5.6/ النزاعات الداخلية وتحدي النزوح:

شهدت المنطقة العربية احتجاجات واسعة ضد الأنظمة أدت إلى تغيرات في شكل الحكم عبر ما أطلق عليه بالربيع العربي في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، بعض هذه التغيرات تم بطرق و وسائل سليمة وبعضها الآخر باستخدام السلاح كما هو الحال في ليبيا، وما يجري حاليا في سوريا الأمر الذي دفع بحوالي (8) ملايين سوري إلى النزوح الداخلي ولجوء البعض إلى دول الجوار مثل لبنان والأردن وتركيا، هذه الحركة الواسعة للجوء إلى هذه الدول والتي يقدها البعض بأكثر من (2) مليون لاجئ أفرزت واقعا جديدا مأساويا وأدت إلى تراجع دور المؤسسات التعليمية سواء في داخل سوريا أو خارجها، وقد لجأ البعض إلى أوروبا ويحاول البعض اللجوء بطرق غير مشروعة عبر البحر الأبيض المتوسط الأمر الذي يعرض حياتهم للخطر في غياب ضبط الحدود نتيجة الصراع المسلح، الأمر الذي ولد تهديدات أمنية وتجاوزات وقعت على النازحين واللاجئين بدلا من حمايتهم وتقديم المساعدات لهم كما تفعل بعض الدول وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

واللاجئ هو ذلك الفرد الذي يوجد خارج بلد جنسيته ويشعر بمخاوف مبررة من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو الانتماء أو بسبب الرأي السياسي، ولا يستطيع بسبب مخاوفه أن يستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد (عباس أبو شامة، 2006م، ص2)، وهذا ما يحصل في مناطق النزاعات مثل دارفور في السودان أو الحروب مثل الحرب الأخيرة بين السودان ودولة جنوب السودان، ومعسكرات النازحين واللاجئين تشكل بيئة خطر عليهم أنفسهم، وأن هذه المعسكرات تتعرض للتهديد والعنف والمضايقات من مصادر عدة بما فيهم بعض اللاجئين أو النازحين

نتيجة لبعض الخلافات السياسية أو العرقية، ومن المفترض أن يتم التعامل مع المعسكرات كمناطق خالية من النزاع والحروب والأسلحة.

إن النازح واللاجئ اللذَيْنِ فقدا المسكن قد يتعرضان لضغوط ما بعد الصدمة، لأن النزوح واللجوء تجربة صادمة يتعرض لها الفرد لواقع مرير، ويفقد فيها أشياء عزيزة على نفسه، فهو بحاجة إلى التوعية الأمنية التي يدرك فيها ذاته ويدرك الظروف الأمنية المحيطة به والمخاطر، وعليه العمل على التعايش مع هذا الواقع قدر الإمكان بتكوين اتجاه نفسي ايجابي نحو هذا الواقع، وعليه أن يتعرف على الواقع الذي يعيش فيه والحقائق ضمن هذا الواقع المر الذي سيهيئ له درجة من درجات التكيف النفسي مع وضعه الجديد الذي يعيش فيه الأمر الذي سوف يمكنه من الوقاية من الأخطار التي تحيط به، والعمل على تفاديها قدر الإمكان، والتعرف على الوضع والحالة الأمنية التي يعيشها داخل المعسكر.

في حين يتطلب الأمر العمل على حصر الأطفال الذين أصبحوا خارج التعليم بسبب النزوح واللجوء، وتوفير مدارس لهم لكي يتعلموا، والاستفادة من المعلمين والمعلمات الذين أصبحوا الآن لاجئين، مع تهيئة مشاريع صغيرة سواء أكانت زراعية أم غيرها للبعض الآخر ليصبح اللاجئ أو النازح متعلما ومنتجا، وأن مخاطر عدم زج الأطفال في المدارس سيعرضهم إلى الاستغلال بأشكاله المختلفة فقد يتحولون إلى عمالة الأطفال أو يدخلون عالم الانحراف والجريمة أو يتم استغلالهم داخل المعسكرات.

ولا بد من إيجاد حلول لهذه المهددات والعمل على عودة النازحين إلى ديارهم خاصة وأن نزوحهم داخل بلدهم وهذا يتطلب تحقيق الاستقرار، في حين هناك ثلاثة حلول مستدامة لمشاكل اللاجئين حسب ما أشار إليه عباس أبو شامة (2006م، ص30) تتمثل في العودة الطوعية لهؤلاء اللاجئين لديارهم، أو الاندماج في مجتمع اللجوء وهو تواجه صعوبات إجرائية، أو إعادة التوطين في بلد ثالث وهو أمر يحتاج إلى تنسيق دولي وإشراف من منظمة اللاجئين.

6.6/ التحدي الثقافي:

تشكل التحديات الثقافية تحديا كبيرا للمؤسسات التعليمية والمؤسسات الأمنية، وهو أمر يستدعي تجنيد كافة الإمكانات والقوى الاجتماعية والنظم والمؤسسات والأجهزة والموارد البشرية لمواجهتها، ويشكل التعليم الجامعي رأس الرمح في المواجهة لما لديه من قدرات في تحديد العلاقة بينه والثقافة ولإمكانية استخدامه للأساليب الناجعة والفعالة في التصدي للمؤثرات الثقافية الخارجية وتقديم البراهين والحجج لتنفيذ الآراء والأفكار الوافدة دفاعا عن مقومات الثقافة العربية الإسلامية (أحمد مصطفى، 1979م، ص90)، وهو أمر يحتاج على دعم بناء المؤسسات التعليمية الجامعية بناءً متكاملا يقوم على معايير الجودة، آخذين في الاعتبار المتغيرات الثقافية في العالم من حولنا، فاليوم تلعب وسائل الإعلام المختلفة دورا كبيرا في نقل المؤثرات الثقافية الخارجية بسهولة ويسر، لذا لابد من إيلاء عملية فهم هذه الثقافات أمر مهم لأجل التعامل معها، سيما وأن هناك توسعا كبيرا وحاجة لزيادة التعليم الجامعي الذي أصبح أحد أهم سمات مجتمعاتنا العربية.

جدير بالانتباه أن يركز التعليم الجامعي أن يكون هدفه تعليميا في كافة التخصصات والتركيز على الجوانب العقلية أو الذهنية بحث يدرس التاريخ إضافة على الإنجازات العلمية والجوانب الإنسانية الرفيعة، ومواكبة أساليب التعليم الحديثة عن طريق تحديث وسائل التدريس.

إن المؤسسات الأمنية في علاقتها بالأمن التربوي والتعليمي، يمكن أن تمثل صمام أمان لحماية المجتمع من الضربة والعزلة، ويحميه من الثقافات الوافدة والحفاظ على الهوية الوطنية لهذه المجتمعات، و مواجهة الجهل والفقر والمرض والتخلف.

فدور المؤسسات التعليمية والأمنية يوفر الضمانات الكافية لحماية العقل العربي والثقافة والهوية والقيم والخصوصيات المميزة للمجتمع، ويأتي دور المؤسسات التعليمية في تنمية الوعي الأمني ليصبح أسلوب وقاية من خلال غرس أساليب التعليم والأخلاق والقيم

و السلوك، والحفاظ على الثقافة العربية التي تشكل وجدان الإنسان العربي وفكره ونظرته للإنسان والكون (احمد علي، 2013م، ص6).

7.6/ التحدي الإعلامي:

من المفترض أن يعبر الإعلام عن ميول الناس واتجاهاتهم وقيمهم وهو يعمل على نشر المعلومات والأخبار والأفكار والآراء بين الناس على وجه يعبر عن ميولهم واتجاهاتهم وقيمهم بقصد التأثير، عبر وسائل إعلامية مختلفة من صحافة وكتابة وإذاعة فهي تشكل قنوات يمر منها المحتوى.

إن زيادة المعلومات ومصادرها وتعقد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضيق الوقت الأفراد وعدم توافر الوقت الكافي للإطلاع جعل دور الإعلام في حياة المجتمعات يتعاظم (سامي ختاتنة وأحمد عبد اللطيف، 2010م، ص21).

وتكمن خطورة الإعلام لما يلعبه من دور مهم في عملية التنشئة الاجتماعية و النمو الاجتماعي للفرد وتشكيل السلوك، والنقل الثقافي، وأن الإعلام الآن أصبح في متناول يد لجميع عبر القنوات الفضائية والإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وهو قوة مؤثرة في تكوين الإنسان لقدرته على توجيه المشاعر والميول وتنمية القدرات والمواهب وإعداد الروح والعقل معا، وقد يدمن الفرد والمشاهدة أو استخدام الإنترنت فيكثر من المشاهدة أو الاستخدام مع عدم القدرة على الاستغناء عن هذه السلوك، هؤلاء في العادة يقضون وقتا طويلا أمام الشاشة أو باستخدام الإنترنت.

وهناك دراسات عديدة تناولت آثار المشاهدة للتلفاز على الفرد، فهناك تأثير سلبي على الأطفال الذين يشاهدن العنف لأنهم سوف يتعلمون ممارسة السلوك العنيف، إضافة على مشاهدة الأفلام الفاضحة وما لها من تأثيرات سالبة على الفرد والمجتمع، إضافة على الأخطار الصحية المتمثلة في التأثير على انتباه الطفل وإدراكه وتواصله مع من حوله، إضافة

إلى التلف الذي يمكن أن يصيب البصر، والمشكلات الخاصة بالتغذية، وتدني التحصيل الدراسي وكلها تحديات تواجهه المؤسسات التعليمية والأمنية .

وأمام هذا الواقع الذي تم عرضه يصبح موضوع الأمن الشامل من أهم الموضوعات الجدية بالبحث في عالم تنازعه وسائل الإعلام بما تعبر عنه من أفكار واتجاهات وقيم وأيديولوجيات، وهنا تبرز الحاجة إلى تحقيق أمن المجتمع والفرد، لذا برز الاتجاه الوقائي الذي يهدف إلى توعية المجتمع في كيفية التعامل مع الإعلام .

والإعلام سلاح ذو حدين إذ يتطلب الأمر النظر إليه من هذه الزاوية فهو من أهم الوسائل التي يمكنها الإسهام في تحقيق الأمن والحفاظ على استمراريته من خلال نشر المعرفة والثقافة الأمنية وتنمية الحس الأمني والوقائي لدى أفراد المجتمع، في الوقت نفسه يمكن أن يؤثر الإعلام سلبا في تفشي الفساد و العنف والجريمة .

ومن الممكن أن تلعب المؤسسات الأمنية والتعليمية دورا بارزا في خلق إعلام أمني يتميز بالنشر الصادق والأمين للحقائق والثوابت الأمنية والاتجاهات والآراء وبث مشاعر الطمأنينة والأمن في نفوس الجماعات وتبصيرها بالمعارف والمعلومات الأمنية (سامي محمد، 2012م، ص8) .

8.6/ التحدي الخارجي الإسرائيلي:

من المهددات الخارجية هو وجود إسرائيل في قلب الوطن العربي في منطقة إستراتيجية من حيث الموقع تصل ما بين الشرق والغرب العربي، وفي الواقع فإن احتلال الأراضي الفلسطينية يمثل تهديدا واضحا، ولكن هناك خطورة أخرى تتمثل في النوايا التوسعية للمحتل الإسرائيلي عبر فكره الذي عبرت عنه الحركة الصهيونية كحركة عنصرية التي تشكل خطرا على الثقافة العربية من خلال فكرة إنشاء ما يسمى الوطن القومي لليهود .

وهناك أطماع إسرائيلية في المياه العربية ومحاولاتها واستيلائها على منابع المياه كإستراتيجية بعيدة المدى، إضافة إلى أن إسرائيل تشكل تحديا وخطرا عسكريا وسياسيا واقتصاديا، لذلك على المؤسسات التعليمية العمل على بناء الثقة في قدرة العقل العربي على الإبداع والابتكار الفكري والأدبي و الفني عبر أعمال التفكير الجاد العميق، وكشف محاولات تهويد القدس التي يقوم بها الإسرائيليون المتطرفون لحفاظ على شواهد التاريخ العربي و الحضارة العربية الإسلامية فيها .

وفي الوقت نفسه فضح الدعوى الإسرائيلية الزائفة في هذا الشأن من خلال الدراسات التاريخية وغيرها عبر الجامعات ومراكز البحوث، والمطلوب أن تعطي الجامعات هذا المهدد ما يستحق من اهتمام وعناية من خلال دورها الفعال كجزء من رسالتها الأكاديمية والتمسك في نفس الوقت بالمعايير والمحاكاة الأكاديمية الرفيعة، ودراسة الثقافة اليهودية والعقل اليهودي، ودراسة الحركة الصهيونية وآثارها ونتائجها، والاهتمام بالدراسات العبرية .

إن الجامعات كمؤسسات تعليمية قادرة عن طريق المشروعات الدراسية والبحثية المنهجية المنضمة أن تكشف طبيعة زيف الدعاوي التي يروج لها اليهود (أحمد بوزيد 1989م، 89).

7.المؤشرات العامة للبحث:

-تعد جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية متخصصة في العلوم الأمنية بدأت عملها الأمني المتخصص من خلال كلياتها العلمية التي ركزت على البحث العلمي والتدريب والإعداد للكوادر العربية في المجالات الامنية والعدلية والاجتماعية والنفسية والإعلامية وغيرها.

-تعددت وتنوعت التحديات التي تواجه المجتمعات العربية، فهناك تهديدات داخلية و أخرى خارجية.

-يشكل الفساد تحديا واضحا يتمثل في سوء استخدام الوظيفة، ولمواجهته شكلت الدول هيئات وطنية لمحاربته واجتثاثه من جذوره، فالمؤسسات التعليمية تلعب دورا كبيرا في مواجهة الفساد من خلال التربية الوطنية و مناهج الدراسة في المدارس والجامعات. كما يمكن أن تلعب المؤسسات الأمنية دورا ظاهرا وفعالا من خلال دورها الضبطي والرقابي وحماية المال العام، وتقديم المفسدين للعدالة.

-شكل الإرهاب شكلا جديدا من أشكال التهديدات و التحديات الراهنة للأمن والتنمية، فصدرت الإستراتيجية العربية لمواجهة الإرهاب التي تبنتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كما أن المؤسسات الأمنية العربية حققت نجاحات واضحة في مواجهة الإرهاب وتوجيه ضربات موجعة له.

-برز تحدي جرائم غسل الأموال الذي من الممكن أن يرتبط بأشكال الجرائم المنظمة، والجرائم عبر الحدود، وتمويل الإرهاب، وتجارة المخدرات، والرشوة والفساد والدعارة، والتهرب من دفع الضرائب، وقد حققت المؤسسات الأمنية العربية نجاحات في مواجهة جرائم غسل الأموال وتبادل المعلومات حولها، مراقبة وتتبع حركة انتقال الأموال بطرق غير مشروعة.

-من التحديات الراهنة التي تواجه المجتمعات العربية و الحكومات الأمن المائي والغذائي، وتبرز الأمن المائي بقوة حيث أصبح من المتعارف عليه أن الحرب القادمة هي حرب المياه، لذا وضع مجلس وزراء الداخلية العربي في دورته الثالثة 2011 م برنامجا تنفيذيا لإستراتيجية الأمن المائي العربي، وأن المؤسسات التعليمية تلعب دورا مهما من خلال إجراء البحوث الأكاديمية العميقة في مجال المياه، كما تلعب المؤسسات الأمنية دورا كبيرا في مواجهة النشاط المعادي في مجال المياه.

-تشكل النزاعات الداخلية والحروب تحديا واضحا يتمثل في فقدان الأمن وخلق واقع جديد يتمثل في النزوح الداخلي طلبا للأمن واللجوء الخارجي طلبا للمأوى والأمن

والحفاظ على الحياة، وقد يفقد كثير من الأطفال وحتى الكبار فرص التعليم، لذا لابد أن تعمل المؤسسات التعليمية على إحياء فرص التعليم لهؤلاء ولو في مدارس مؤقتة، وأن تعمل المؤسسات الأمنية على العودة الطوعية للنازحين واللاجئين.

-التحدي الثقافي بدوره أمر يستدعي مواجهته، وبشكل خاص من قبل المؤسسات التعليمية في الحفاظ على الهوية الثقافية العربية و الإسلامية من الاستلاب من خلال المناهج، ومعايير الجودة في التعليم العالي، كما أن المؤسسات الأمنية تعمل على حماية المجمع من الغربة والعزلة وحمايته من الثقافات الوافدة.

-قد يقترن التحدي الإعلامي بالتحدي الثقافي في ظل تدفق المعلوماتي، وخطورة دور الإعلام في التطبيع الاجتماعي، ومواجهة هذا التحدي تتطلب إعلام أمني يعمل على النشر الصادق للمعلومات.

-يشكل التحدي الخارجي الإسرائيلي تهديدا لأنه يعمل على تفتيت الدول العربية واحتضانها، إضافة إلى النوايا التوسعية لفكره الصهيوني، هو أمر يقابل من خلال التربية والتعليم عبر المناهج الدراسة لكشف زيف دعاوى (إسرائيل)، يترافق ذلك مع جهد المؤسسات الأمنية في كشف مخططاتها الاستخبارية والعسكرية والاقتصادية.

التوصيات:

-على الجامعات ضمن أداء رسالتها أن تعتمد على معايير الجودة وعليه أن تنظر إلى المستقبل في أداء رسالتها التعليمية والتثقيفية وإعداد الطلاب لمستقبل يختلف عن الحاضر القائم الآن، والاهتمام بإجراء البحوث والدراسات الجادة ورصد الميزانيات المناسبة لدعم هذه البحوث.

-كما على المؤسسات التعليمية والتربوية تعريف التلاميذ والشباب بأمور دينهم وإكسابهم القواعد والمبادئ الأخلاقية وتنمية الوعي لديهم، والحفاظ على التقاليد والعادات والقيم، والعمل على تنمية القدرات الإبداعية لمواجهة التحديات الراهنة، إضافة إلى غرس حب الوطن و الانتماء لديهم.

-تحقيق التواصل بين المؤسسات التعليمية والأمنية وأفراد المجتمع بهدف خلق الوعي الأمني لدى أفراد المجتمع كافة.

-تقديم الحقائق والمعلومات الصحيحة عن جهود المؤسسات الأمنية في مواجهة التحديات الراهنة ومكافحة الجريمة.

-تنمية الثقافة الأمنية لدى المواطن والمجتمعات والإعلاميين وترسيخ مفاهيم المشاركة المجتمعية في الواجبات والمسؤوليات الأمنية.

المراجع:

1.طالب، أحسن مبارك (2013م)، تجارة السلاح وتنمية المجتمع (ورقة قدمت في الحلقة العلمية) تجارة السلاح غير المشروعة وغسل الأموال، خلال الفترة 11-2013/02/13م، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية التدريب.

2.سليمان، أحمد علي (2013م)، الأمن التربوي ودوره في الحفاظ على الهوية وتحقيق الأمن الشامل، (ورقة علمية قدمت في الندوة العلمية الأمن ودور الجامعات في تعزيزه)، خلال الفترة من 27-2013/08/28م، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.

3.أبو زيد، أحمد مصطفى (1989م)، التحدي الثقافي: دور الجامعات في مواجهة التحديات المعاصرة، (ورقة قدمت في الندوة الفكرية الرابعة لرؤساء ومديري الجامعات في دول الأعضاء بمكتب التربية العربية لدول الخليج العربية)، خلال الفترة من 22-25 /1989/10م، الدوحة، قطر.

4.الحوشان، بركة بن زامل (1425هـ)، أهمية المؤسسة التعليمية في تنمية الوعي الأمني (ورقة عمل قدمت لندوة المجتمع والأمن) بكلية الملك فهد الأمنية خلال الفترة 21-24 /1425/05هـ، الرياض: الكلية.

5.الرشود، خالد بن عبد الله (2005م)، جامعة نايف العربية للعلوم وإسهاماتها البحثية في مجال القضايا الأمنية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

6.ختاتنة، سامي حسن وأحمد عبد اللطيف أبو سعد 2010، علم النفس الإعلامي، عمان الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

7.الشريف، سامي محمد 2013، دور الإعلام في تحقيق الأمن (ورقة قدمت في الندوة العلمية) (الأمن ودور الجامعات في تعزيزه). خلال الفترة 2013/08/28/27م، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

8.الغزالي، صالح محمد (2010م)، الجهود العربية والدولية في مكافحة الفساد (ورقة قدمت في الحلقة العلمية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد)، الرياض: كلية التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

9.أبو الشامة، عباس (2006م)، حماية اللاجئين في الطوارئ وظروف النزوح الجماعي (ورقة علمية قدمت في ندو اللجوء والأمن) خلال الفترة 2006/06/04/03م، الرياض كلية التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

10.الشاعر، عبد الرحمن بن إبراهيم(2013م)، واقع البحث العلمي الأمني على مستوى الجامعات العربية، ورقة قدمت في الندوة العلمية (الأمن ودور الجامعات في تعزيزه) خلال فترة 2012/08/28/27م، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

11.التطاوي، عبد الله عبد الفتاح (2013م)، دور الجامعات في تعزيز الوسطية والاعتدال، ورقة قدمت في الندوة العلمية (الأمن ودور الجامعات في تعزيزه)، خلال الفترة 2013/08/28/27م، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

12.صادق، عبد المجيد (1976م)، أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي، القاهرة: جامعة القاهرة.

13.الحجني، علي بن فايز (2013م)، دور الإعلام في مواجهة التطرف، ورقة قدمت للندوة (الأمن ودور الجامعات في تعزيزه) خلال الفترة 2013/08/28/27م، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

14.الجنحي، علي بن فايز (1430هـ)، دور الأجهزة الأمنية في التعامل مع التطرف والإرهاب، (ورقة قدمت للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري بعنوان) (المفاهيم والتحديات) بجامعة الملك سعود، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسة الأمن الفكري خلال الفترة من 23- 25 /1430/05هـ، الرياض: جامعة الملك سعود.

15.الشرفي، علي حسن (2010م)، الإستراتيجية الحديثة في مكافحة الفساد، ورقة علمية قدمت في الحلقة العلمية (الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد)، خلال الفترة 13-15 /2013/12م، الرياض: كلية التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

16.الرويلي، علي هلهول (1432هـ)، الأمن الوطني والوحدة الوطنية: العلاقات التكاملية في التهديد إلى التعزيز، ورقة قدمت إلى المؤتمر (الوحدة الوطنية ثوابت وقيم)، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

17.ضاهر، فضل حسن (2012م)، الارتباط بين غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتطوير المعايير الدولية في مجالات المكافحة الأمنية والقضائية، ورقة قدمت في الحلقة العلمية "مكافحة غسل الأموال"، خلال الفترة 27-2012/2/29م، الرياض: كلية التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

18.الصالح، محمد أحمد (2013م)، عوامل استتباب الأمن، ورقة قدمت في ندوة "الأمن ودور الجامعات في تعزيزه" خلال الفترة 27-2013/8/28م، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

19.بيومي، محمد أحمد(1999م)، ظاهرة التطرف: الأسباب والعلاج، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.